لقاء

تركي عبدالله السديري

هيئة الصحفيين وجريدة « الرياض »

■ استكمالاً لحديثنا بالأمس؛ نأتي إلى مقارنة أخرى.. حين تأتي أسئلة تتجه إلى أوضاع جريدة «الرياض».. وأخرى عن ماذا فعلت هيئة الصحفيين لصحفيين مفتقدين للرعاية؟.. أولاً هيئة الصحفيين لولا دعم بداية التأسيس من قبل الملك عبدالله - حفظه الله -، وسمو الأمير سلطان - رحمه الله - لما أمكن لهذه الهيئة أن توجد إلا بضيافة إحدى الصحف، ونحن الآن نحتاج إلى حوار مع وزارة الإعلام لإقرار ما صدر عن مجلس الوزراء حول مسؤوليات النشر، وأيضاً التعاون مع الرعاية لدعم قدرات التطوير الصحفي.. وهو ما أتوقع أن ينطلق بعد مناسبة العيد..

الحقيقة أن منطلقات التطور الصحفي لا تتوقف عند حدود الهيئة التي ليس لها سلطة إلزام، لكن لو تلقت شكوى من صحفي سواء متفرغاً أو متعاوناً، وهو ما لم يحدث، حول حقوقه أو استمرارية عمله فإن الهيئة ستبذل جهدها لصالحه..

وأستغرب؛ لماذا لا يطالبون الصحف ولو بنسبة خمسين في المئة في توفير ما لجريدة «الرياض» من تميّزات غير موجودة في أي بلد عربي؟.. فمثلاً عدد السعوديين المتفرغين صحفياً بلغ مئة وثمانية وسبعين محرراً ومحررة، وإذا أضفنا غير السعوديين يرتفع الرقم إلى فوق المئتين.. بينما لا يتجاوز عدد المتفرغين في الصحف الأخرى خمسين شخصاً أو على الأكثر في صحيفة واحدة أو اثنتين ستين شخصاً..

أمر آخر؛ الصحفيون في جريدة «الرياض» ليست حقوقهم هي مجرد نوعية المرتب.. لا.. هناك - وربما هو تميز عالمي - مرتب شهرين نصيب الصحفي والصحفية المتفرغين من إيرادات الأرباح، وكذا علاوة سنوية تتم نظامياً.. إضافة إلى مرتب شهرين بدل سكن.. ثم - وهذه إيجابية غير عادية - تم منح خمسين شخصاً من أسرة التحرير عضوية الملكية للمؤسسة مع غيرهم من أعضاء الجمعية العمومية بمنحهم أسهماً لم يدفعوا ثمناً لها، ويتقاضون أرباحها سنوياً بعد اجتماع الجمعية في شهر مارس.. إضافة إلى مرتب الشهرين مكافأة سنوية من دخل الأرباح، وبدل السكن والعلاوة السنوية والرعاية الصحية نظامياً..

تُرى كم ستكون أرباح جريدة «الرياض» عالية جداً لو أنه تم حذف ما يقارب المئة وخمسين متفرغاً بمرتباتهم، ثم بدل السكن السنوي ثم العلاوة السنوية مع شهرين نصيب الأرباح؟..

هذا التميز غير الموجود عربياً - وربما عالمياً - لماذا لا يكون هناك تحرك نحو تطوير ودعم إمكانيات الصحف المحدودة القدرات في نوعية ميزانيتها السنوية.. وهذا لن يتم إلا بوجود مجالس إدارة وعضوية جمعيات عمومية يكون هدفها دعم التطور الصحفي وليس حجم الربح الشخصي..

خادم الحرمين مترئساً جلسة مجلس الوزراء(و.ا.س)

الملك عبدالله والى جواره الأمير سلمان خلال الجلسة (و.ا.س)

خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء

الملكة ترحب بقرار الجمعية العامة بشأن سوريا وتدين حملة التطهير العرقي لمسلمي ميانمار

تفويض ولي العهد - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفنلندي بشأن مشروع التعاون في المجال الدفاعي

الموافقة على اتفاقية تعاون بين المملكة والعراق في مجال نقل المحكوم عليهم

الأمير سلمان خلال جلسة مجلس الوزراء(و.ا.س)

سمو ولي العهد وأصحاب السمو الملكي الأمراء والمعالي الوزراء خلال جلسة المجلس (و.ا.س)

جدة - و.ا.س

■ رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود . حفظه الله . الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، مساء امس الاثنين في قصر السلام بجدة. وفي مطلع الجلسة ، عبر خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - عن الشكر والثناء لله عز وجل على ما تنعم به المملكة في هذا الشهر الكريم من أجواء إيمانية وجهود مكثفة لخدمة قاصدي الحرمين الشريفين .. سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يديم على الوطن نعمة الأمن والاستقرار وأن يفرج عن إخواننا المسلمين الذين يتعرضون في بعض أجزاء العالم الإسلامي لحروب واضطرابات وأن يبعد عن الأمة الإسلامية جميع ما تعانيه من أزمات. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على فحوى الرسائل التي بعث بها - أيده الله - إلى إخوانه قادة الدول الإسلامية لدعوتهم لمؤتمر التضامن الإسلامي الاستثنائي الذي سيعقد في مكة المكرمة بمشيئة الله تعالى يومي ٢٦ - ٢٧ رمضان ، داعيا الله جل وعلا أن يجمع كلمة المسلمين على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يوفقهم إلى ما فيه الخير للأمة الإسلامية وشعوبها. وبين معاليه، أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من التقارير حول مجريات الأحداث وتداعياتها على المنطقة والعالم ومن ذلك الأوضاع في سوريا.. ورحب المجلس في هذا الشأن بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية حول سوريا مؤكداً أن هذا القرار يجسد شعور المجتمع الدولي بمعاناة الشعب السوري مما يتطلب العمل والتحرك نحو العملية السياسية التي تهيئ الظروف الملائمة لتلبية طموحات الشعب السوري ورفع الظلم عنه وإنهاء الأزمة بشكل عاجل. وأعرب المجلس عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها لما يتعرض له المسلمون من مواطني الروهينغيا في ميانمار / بورما / من حملة تطهير عرقي وأعمال وحشية وانتهاك لحقوق الإنسان لإجبارهم على مغادرة وطنهم، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لتوفير الحماية اللازمة والعيش الكريم للمسلمين في ميانمار والحيلولة دون سقوط المزيد من الضحايا.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة ، أن مجلس الوزراء تناول بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي حيث أعرب عن تقديره لصدور أمر خادم الحرمين الشريفين بصرف معونة مالية قدرها مليار وثلاثمائة وستون مليوناً وستمائة وستة وتسعون ألفاً وخمسمائة ريال لجميع الأسر المسجلة في نظام الضمان الاجتماعي من العجزة وكبار السن والأرامل والمطلقات والأيتام والمهجورات والمتغيب عائلهن وذلك لإعانة الأسر الضمانية المحتاجة لمواجهة متطلبات شهر رمضان المبارك مما يجسد حرصه المتواصل - أيده الله - على تلمس احتياجات المواطنين خاصة الفئات المحتاجة منهم، ثم واصل المجلس النظر في جدول أعماله وأصدر القرارات التالية : أولاً :- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفنلندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع في الجمهورية الفنلندية للتعاون في المجال الدفاعي والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية . ثانياً :- بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٢/٦٣) وتاريخ ١٤٣٣/٦/٢٢هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية العراق في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٣/٤/٢٥هـ الموافق ٢٠١٢/٣/١٨م بحسب الصيغة المرفقة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك . ثالثاً :- بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٥٨) وتاريخ ١٤٣٣/٣/٧هـ وذلك بحذف الفقرة (٤) المتعلقة بتمثيل وزارة الخارجية في مجلس إدارة الهيئة السعودية للحياة الفطرية .

رابعاً :- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترخيص لـ " بنك الصين للصناعة والتجارة" بفتح فرع له في المملكة وتفويض معالي وزير المالية بالبت في أي طلب لاحق بفتح فروع أخرى للبنك في المملكة على أن يلتزم البنك في مزاولته الأعمال المصرفية بنظام مراقبة البنوك ونظام الشركات ونظام الاستثمار الأجنبي والأنظمة واللوائح والتعليمات الأخرى المعمول بها في المملكة وأن تنسق مؤسسة النقد العربي السعودي مع البنك في استكمال الإجراءات اللازمة . خامساً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في شأن طلب الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة (الخامسة والثلاثين) من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢٧) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٢٩هـ ، قرر مجلس الوزراء ما يلي : أولاً : الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة المشار إليها أعلاه وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار وذلك على النحو التالي : ١ - المستشار / محمد بن عبدالرحمن العجلان رئيساً ٢ - الخبير النظامي / مطلق بن عبدالله الحناكي عضواً ٣ - الدكتور / عبدالرحمن بن محمد العبيد عضواً ٤ - الدكتور / عبدالله بن سعود البشر عضواً ٥ - الدكتور / إبراهيم بن زيد آل معدي عضواً ثانياً : إجازة استمرار عضوية الأعضاء المعينين بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٩) وتاريخ ١٤٣٠/٢/١٤هـ حتى نفاذ هذا القرار.
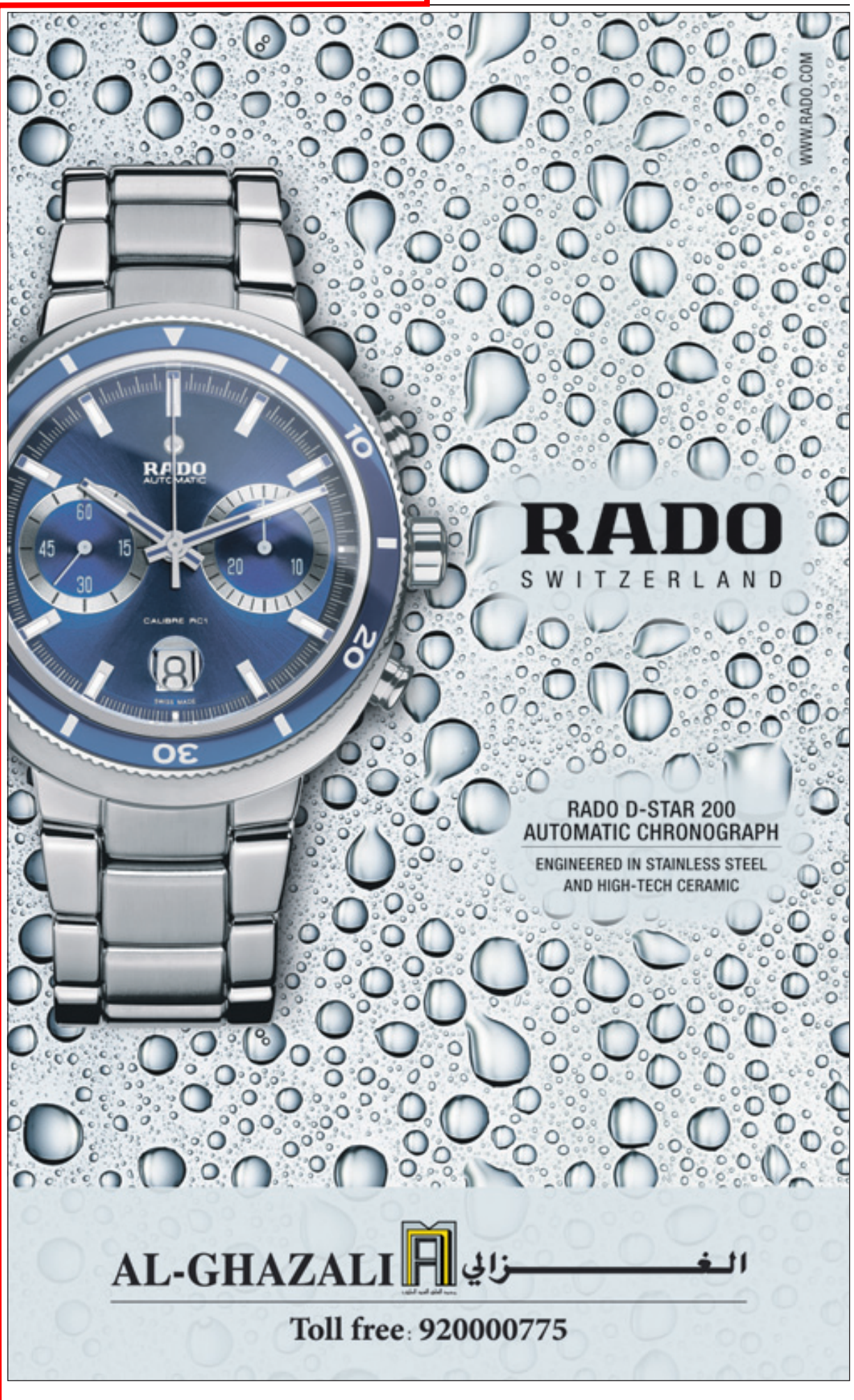
سادساً: وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفتي (سفير) و (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي : ١ - تعيين جديع بن زبن بن محروت الهذال على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية. ٢ - نقل فيصل بن عبدالعزيز بن محمد النصار من وظيفة (مستشار رعاية وإنماء شباب) بالمرتبة الخامسة عشرة إلى وظيفة (وكيل الرئيس العام لشؤون الرياضة) بذات المرتبة بالرئاسة العامة لرعاية الشباب. ٣ - تعيين عبدالهادي بن محمد بن أحمد بن سالم على وظيفة (مستشار رعاية وإنماء شباب) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لرعاية الشباب بعد شغورها من شاغلها. ٤ - تعيين محمد بن عبدالرحمن بن محمد الشاوي على وظيفة (مدير عام فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الرقابة والتحقيق. ٥ - تعيين عبدالعزيز بن حمود بن فهد الزيد على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. ٦ - تعيين طالب بن عبدالكريم بن أحمد الغانمي على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الإيرادات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.